الثقافة في الكويت

أحمد البغدادي

الديموقراطية والثقافة

في المجتمع الكويتيّ (١): النظام والمجتمع

تقديم: المنهج

هل تحتاج الثقافة إلى الديموقراطية؟ وهل من الممكن أن تشكّل الديموقراطيّة حافزاً لتنامي الثقافة، علماً أنّ الثقافة في حياة الشعوب أسبقُ بكثير من الديموقراطية؟ وهل العلاقة بين الثقافة والديموقراطية ـ إنْ وجدتْ ـ علاقةٌ طرديّة؟

هذه الدراسة الموجزة حول الديموقراطيّة والثقافة في المجتمع الكويتيّ تسعى للإجابة على هذه الأسئلة من خلال حياة المجتمع الكويتيّ قديماً وحديثاً، على الرُّغم من التباعد الزمنيّ بين الثقافة ـ بما تتضمّنه من قيم وأسلوبِ حياةٍ وعقلانيّةٍ وفنونٍ وآدابٍ ومعتقدٍ دينيّ كوسيلة للتعبير عن النفس[١] سادت المجتمعَ الكويتيَّ ـ والديموقراطيّةِ كنظامِ حكمٍ عرفه الكويتيُّون منذ عام ١٩٣٨[٢] لكنّه ترسّخ كنظامِ حكمٍ دستوريّ وفقاً للمادة ٦ من الدستور، والتي تنصّ صراحةً على أنّ نظام الحكم ديموقراطيّ اعتباراً من عام ١٩٦٣ حين بدأ العملُ بالدستور[٣]. لم يُذْكر المؤلِّف جاك ليفلي في كتابه حول الديموقراطيّة أيةَ علاقةٍ بين الثقافة كأسلوب حياة والديموقراطيّة، سوى ما يتعلّق بقدرة الديموقراطيّة على تنمية الحسّ السياسيّ والمشاركة السياسيّة لدى المواطن بما يحقّق الاستقرارَ السياسيَّ لتطوير الديموقراطيّة ذاتها[٤]. لكنّ ذلك لا يمنع من البحث في هذا الموضوع، ولاسيّما في العلاقة بين الديموقراطيّة والحريّة (Liberty) لا Freedom (التي تعادل الحريّة بالخروج من ربقة العبوديّة)، وبما توفّره الحرياتُ الفكريّة من فضاءٍ رحبٍ للإبداع والمتخيّل الإنسانيّ.

هذه الدراسة تقتضي اتّباعَ المنهج التحليليّ لمصطلحَي «الثقافة» و«الديموقراطيّة» قبل البحث في دورهما والعلاقة بينهما في المجتمع الكويتيّ، آخذين بعين الاعتبار ضرورةَ التمييز بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن على أرض الواقع المعيش، وذلك بهدف التعرُّف على الممارسة العمليّة وكيفيّةِ فعلها وتفاعلها في المجتمع، في ظلّ النصوص الدستوريّة والقانونيّة التي تتعلّق بالثقافة، وفي ظلّ المؤسسات الأهلية والرسميّة ودورها في الظاهرة الثقافيّة.

وبسبب البُعد الزمنيّ بين الثقافة كأسلوبِ حياةٍ، والديموقراطيّة كنظامِ حكمٍ، يقتضي الأمرُ دراسةَ زمنَيْن مختلفَيْن للمجتمع الكويتيّ: الزمن **الأول** حيث سادت ثقافةٌ خاصةٌ ضيّقة بالمجتمع الكويتيّ ومعاشه الحياتيّ القائم على الشظف والمعاناة؛ والزمن **الثاني** حيث مجتمعُ الرفاه الذي اتّصل اجتماعيّاً بنشأة النظام السياسيّ الدستوريّ، وبذلك يتمّ فصلُ سياق الثقافة الواسع عن الديموقراطيّة ذاتِ العلاقة غير المباشرة بالثقافة، أو لنقلْ ذاتِ المواصفات الخاصة بثقافةٍ لا تخلو من صبغة سياسيّة.

الديموقراطيّة والثقافة مجال جديد من مجالات البحث الأكاديميّ لا يخلو من عقبةِ قلةِ المصادر وتناثر المعلومات، وضرورةِ العمل على الاجتهاد في موضع النصّ وخلوّه. وهو أيضاً موضوع هامّ في زمنٍ تكاثرتْ فيه المعلوماتُ وشحّت فيه روحُ التسامح وقبول الرأي الآخر والإرهاب الفكريّ بذريعة الدين والعادات والتقاليد، خاصةً في المجتمع الكويتيّ الذي تفرّد بين المجتمعات الخليجيّة بمفاهيمه المبكرة حول

---

١ ـ محمد الرميحي: «واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربيّ»، في **الثقافة والمثقف في الوطن العربيّ**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ص ٢٦٨.

٢ ـ سليمان العدساني: **نصف عام من الحكم النيابيّ**.

٣ ـ حسن الإبراهيم: **الكويت ـ دراسة سياسيّة**.

٤ ـ Jack Lively: **Democracy**, p. 67 - 70.

الرأي والرأي الآخر، وانتهى الآن ـ وهو لا يزال في عمليّة تفاعلٍ اجتماعيّ ـ إلى التضييق على الرأي الآخر.

الثقافة[1]

لهذا المصطلح خاصيّةُ السهل الممتنع؛ بمعنى أنّ مصطلح «الثقافة»، الذي يُعرَّف بأكثر من مائتيْ تعريف، يُمكن أيَّ إنسان أن يناقش فيه. ذلك أنّ الثقافة حياةُ الإنسان، ولا وجود لها بدونه، كما لا قيمة له بدونها. والثقافة لا يمكن تحصيلُها إلاّ بالعقل، ومن خلال العقل يصل الإنسان إلى التمدُّن أو إلى ما نسمِّيه اصطلاحاً: الحضارة، التي تُعدّ أرقى درجات الصقل للثقافة.

أولُ مَنْ بحث في مشكلة الثقافة هم أهلُ اليونان للدلالة على اهتمامهم بالجانب الاجتماعيّ للشخصيّة الإنسانيّة. وتأتّى لهم ذلك من خلال مصطلحات ثلاثة: ETHO التي تعني طبيعة الإنسان الفرد من الناحية الاجتماعيّة، وتدلّ على الروح والفكر؛ وNomos التي تشير إلى الظروف الاجتماعيّة وطبيعتها المتغيِّرة؛ وPaideia التي ترجمها شيشرون إلى Humanities أو البشريّة. وبذلك تعامل مفكّرو اليونان مع مضمون المصطلح دون تعريفه.

إنّ كلمة ثقافة Culture تعبير مجازيّ مستمدّ من الكلمة اللاتينيّة Colere بمعنى حراثة الأرض. ومن كلمة Colere اشتُقتْ كلمةُ Cult وهي تعني الممارسة العقائديّة لأيّ دين، وهو ما يمثِّل البُعد الدينيّ للمصطلح. ولعلّ هذا يفسِّر السيطرة الثقافيّة لرجل الدين في العصور الوسطى. وكان على العالم أن ينتظر حتى فترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأواخر القرن التاسع عشر كي يتمكّن المفكّرون الإنجليز والألمان من جعل مفهوم الثقافة المعاصر أكثر شيوعاً واستعمالاً. ويُعدّ عالم الأنتروبولوجيا البريطانيّ السير إدوارد بيرنَتّ تايلور (١٨٣٢ ـ ١٩١٧) أول من استعار كلمة Kultur الألمانيّة ليقدِّم معنى محدَّداً وواضحاً لمصطلح «الثقافة»، وذلك في كتابه **الثقافة البدائيّة** الذي نشره عام ١٨٧١، حيث عرّف الثقافة بأنّها: «ذلك الكلّ المركّب والمعقّد والشامل للمفاهيم والمعلومات والمعتقدات والفنون والأخلاق والتقاليد والأعراف وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسانُ اكتسابها بصفته عضواً في المجتمع».

ومنذ ذلك الحين والمفكّرون يبحثون في «ثقافات» مختلف الأمم، الأمر الذي دفعهم إلى تصنيف سبعة مستويات لتعريف الثقافة:

١ ـ وصفية: تتّصل بتعداد محتوى الثقافة.

٢ ـ معياريّة: تهتمّ بالثقافة كأسلوب حياة مع إبراز أهميّة المثل والقيم.

٣ ـ تاريخيّة: تهتمّ بالتراث الاجتماعيّ.

٤ ـ سيكولوجيّة: وتنظر إلى الثقافة كأداة لحلّ المشكلات.

٥ ـ بنيويّة: تهتمّ بالثقافة كنموذج أو تنظيم.

٦ ـ تطوُّريّة: تهتمّ بأصل الثقافة وكيفيّة نشأتها.

٧ ـ شموليّة: وتعتمد على تفسير الثقافة من وجهات نظر مختلفة (وصفيّة، تاريخيّة... الخ).

وأخيراً جاء «إعلانُ مكسيكو» عام ١٩٨٢ ليحدِّد مفهوم «الثقافة» وفقاً للتالي: «إنّ الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن يُنظر إليها اليومَ على أنّها جميع السِّمات الروحيّة والماديّة والفكريّة والعاطفيّة التي تميِّز مجتمعاً بعينه، أو فئةً اجتماعيّةً بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوقَ الأساسيّة للإنسان ونظمَ القيم والتقاليد والمعتقدات».

ولعلّ أفضل تعريف للثقافة وأوجزه هو ذلك الذي قدّمه ب.س.دانيل عام ١٩٦٢ من كتابه **Culture: An Introduction** حيث يورد التعريف التالي «إنّ الثقافة هي تحقيق [إدراك] القيم».

الثقافة والكويت

أعتقد بضرورة التمييز بين «الثقافة الكويتيّة» من جهة، و«الثقافة في الكويت» أو الوضع الثقافيّ في الكويت من جهة ثانية. فالثقافة الكويتيّة تتميّز بالخصوصيّة، دون نبرة التميُّز والاستعلاء على الآخرين. إنّها الثقافة المنبثقة من روح المجتمع الكويتيّ وجوهره. إنّها تلك الثقافة التي تُبرز المفاهيمَ والقيمَ والسلوكَ والمعتقدات والحكايات والألعابَ الشعبيّة والملابسَ ونمطَ الحياة في المجتمع الكويتيّ كما كان في أصله، ولم يعد موجوداً الآن. ونقصد بذلك: أناشيدَ السفر والغوص واستقبالِ البحّارة؛ واحتفالاتِ الختان؛ وحفظَ الصبيّ للقرآن أو لجزءٍ منه؛ والمهنَ الكويتيّة اليدويّة مثل مهنة النداف الذي يصنّع الفرش والوسائد، ومهنة الخوّاص الذي يسفّ الخُوص (ورق النخل) ليصنع الحصيرَ والسفرة، ومهنة النكّاس الذي يعمل على تخديش طبقتي الرحى لتجديد قوّتها على الطحن... الخ[2]. الثقافة الكويتيّة القديمة هي تلك التي ارتبطتْ بالبحر، وهذا يفسِّر اتخاذَ الكويتيِّين سفينةَ اليوم شعاراً وطنيّاً. يقول المرحوم د. عبد اللّه العتيبي: «لا أعتقد أنّ هناك مهنةً من المهن بلغ تأثيرُها في إبداع مجتمع كما بلغ تأثيرُ مهنة البحر في الإبداع الفنيّ للمجتمَع الكويتيّ، حيث شكّلت الفنونُ الغنائيّةُ

١ ـ اعتمدنا في شرح مفهوم الثقافة على دراستنا: «في مفهوم الثقافة والثقافة الكويتيّة» المنشورة في **عالم الفكر**، المجلد ٢٤، العدد ٤، إبريل ـ يونيو ١٩٩٦.

٢ ـ أيوب حسين: **مع ذكرياتنا الكويتيّة**، ص ١٥٥ ـ ١٧٢.

البحريّةُ الجزءَ الأكبرَ من مساحة الخريطة الفنيّة، بموسيقاها ورقصاتها وإيقاعاتها الثريّة جداً...»[1].

أما الوضع الثقافيّ في الكويت فيتجلّى في أكثر من جانب، كما نلاحظه في الأدب والصحافة والسياسة والفنون على اختلاف أنواعها. وهذا الوجه المعروف للثقافة ابتدأ في الظهور جنيناً بدائيّاً في العشرينيّات والثلاثينيّات والأربعينيّات من القرن العشرين، ليأخذ في التطوُّر والرقيّ منذ الخمسينيّات حتى السبعينيّات، ثم التوقُّف والجمود خلال الثمانينيّات، فالتدهور في التسعينيّات مع بروز ظاهرة «الإبدال الثقافيّ» حيث سيطرت الثقافةُ الشعبيّةُ الأميركيّةُ على الساحة العربيّة عموماً.

الوضع الثقافيّ في المجتمع الكويتيّ قبل النفط كان أهليَّ المصدر، في حين أنّ فترة ما بعد النفط شهدتْ دوراً بارزاً ومؤثِّراً للحكومة في نشر الثقافة داخل الكويت وخارجها. ويمكن الإحالة على كتاب **الثقافة في الكويت: منذ بداياتها حتى الآن** الصادر عن دار سعاد للصباح عام ١٩٩٧، وهو في ثلاثة مجلّدات. والكتاب عبارةٌ عن مسح علميٍّ شامل، تمّ بإشراف د. سعاد محمد الصباح وإعداد د. محمد يوسف نجم وتحريره. والكتاب إحصائيّ وصفيّ يفيد في تتبُّع حالة الثقافة في الكويت قديماً وحديثاً، وفي جميع المجالات من رواية وقصة ومسرح وفنون شعبيّة... الخ[2].

ويمكن القول إنّ الوضع الثقافيّ في الكويت قبل الستينيّات، وهو عقدُ تأسيس الدولة الدستوريّة القائمة على نظام حكم ديموقراطيّ (مادة ٦)، ليس له علاقة بالديموقراطيّة، لأنّه وضع ثقافيّ غير «منضبط» بقانون. فالثقافة التي تتجلّى في مختلف الفنون، والحريّاتُ الفكريّة التي كانت ولا تزال تُمارَسُ من خلال الصحافة والكتابات المنشورة، وكيفيّةُ عمل الجسم الثقافيّ داخل الدولة الكويتيّة التي أصبحت المهيمنةَ على كل أنشطة المجتمع الثقافيّة، كلُّها تتمّ من خلال نصوص دستوريّة وقوانين مدوّنة تترتّب عليها عقوباتٌ ومخالفاتٌ وجزاءاتٌ متنوِّعة.

الدولة هي الأساس في آليّة الوضع الثقافيّ وكيفيّة عمله، منذ الاستقلال وتأسيس الدستور. وتكفي الإشارة إلى موقف النظام السياسيّ من «النادي الثقافيّ القوميّ» الذي تمّ تأسيسُه أهلياً بهدف نشر الثقافة السياسيّة والقوميّة عام ١٩٥٢، وكان له دورٌ بارز وفعّال في تنمية الوعي القوميّ والسياسيّ بالقضايا القوميّة مثل تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثيّ والاستعمار والحركة الصهيونيّة والهجرة الإيرانيّة إلى الكويت في ذلك الحين والوحدة العربيّة وقضيّة الديموقراطيّة في المجتمع الكويتيّ. فلقد قامت الحكومة الكويتيّة بإغلاق هذا النادي، وإغلاق جميع الصحف والمجلات وسحب امتيازاتها في ٣٠ مايو ١٩٥٥، وذلك بسبب الدور الفعّال لهذا النادي في تنمية الوعي الثقافيّ عموماً والسياسيّ خصوصاً، وبسبب عجزِ الحكومة عن السيطرة على الشارع الكويتيّ[3]. وقد قامت الحكومةُ عذ ذلك بـ «تنظيم» الصحافة والأندية والمؤسسات الثقافيّة من خلال قانون الصحافة ووزارة الإعلام وقانون جمعيّات النفع العام الذي مَنَعَ هذه الجمعيّات من «تعاطي» السياسة (!)، وذلك خلال عقدي الستينيّات والسبعينيّات.

يقسّم الباحث أحمد خضر الوضعَ الثقافيَّ في الكويت إلى ثلاث مراحل: الخمسينيّات... سنوات التفتُّح؛ والستينيّات... سنوات الازدهار؛ والسبعينيّات... سنوات الإثمار والنضوج[4]. ثلاثة عقود شهدتْ تنامياً هائلاً للدور الرسميّ الحكوميّ في تنمية الوضع الثقافيّ في الكويت من خلال اللجان والقوانين والمؤسسات، وهو الجهد الرسميّ الذي تُوِّج عام ١٩٧٢ بإنشاء «المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب»، والذي يُشهد له بدورٍ بارزٍ في الكويت. بل إنّ الجهد الرسميّ تمّ تخطيطُه ليكون للكويت صوتٌ ثقافيٌّ عربيٌّ من خلال مطبوعاتٍ غدت اليومَ ذاتَ شهرةٍ عربيّةٍ مثل مجلّة **العربي**، و**عالم المعرفة**، و**سلسلة المسرح العالميّ**، و**عالم الفكر** على سبيل المثال لا الحصر. أما أنشطة «المجلس الوطنيّ» الثقافيّة فقد أصبحت اليوم شاملةً ومتنوِّعةً[5]. وأمّا الدور الرسميّ الكويتيّ على المستوى العربيّ فتكفي الإشارةُ إلى أنّ «الخطّة الشاملة للثقافة العربيّة»، التي اقترحتها «المنظمةُ العربيّةُ للتربية والثقافة والعلوم»، قد وُضعتْ في الكويت وبجهودٍ هائلة لفقيد الثقافة في الكويت الأستاذ عبد العزيز حسين. لكنْ هل الوضع الثقافيّ في المجتمع الكويتيّ بهذا الإشراق في ظلّ نظام حكمٍ ديموقراطيّ؟

الديموقراطيّة

الكويت أولُ بلد خليجيّ يتبنى الديموقراطيّة كنظام حكم وفقاً لدستورٍ مكتوب، ولا يزال كذلك حتى اليوم، إذ نَصّتْ المادة ٦ من دستور عام ١٩٦٣ على أنّ «نظام الحكم في

---

١ ـ عبد الله العتيبي: **دراسات في الشعر الشعبيّ الكويتيّ**، ص ٩٤.

٢ ـ أحمد خضر: «الحركة الثقافيّة الكويتيّة: خلفيّة تاريخيّة»، **عالم الفكر**، المجلد ٢٤، العدد ٤، ابريل ـ يونيو ١٩٩٦.

٣ ـ فلاح المديرس: «النادي الثقافيّ القوميّ وتنمية الثقافة السياسيّة في المجتمع الكويتيّ»، **عالم الفكر**، المجلد ٢٤، عدد ٤ إبريل ـ يونيو ١٩٩٦، ص ٤٩ ـ ٧٥.

٤ ـ أحمد خضر، مرجع سابق.

٥ ـ سليمان العسكري: «المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب»، **الثقافة في الكويت**، إشراف: د. سعاد الصباح، المجلد ٣٧٣/١ ـ ٣٩٠. وانظرْ أيضاً محمد حسن عبد الله: «الكويت والتنمية الثقافيّة»، **عالم المعرفة**، رقم ١٥٣، سبتمبر ١٩٩١.

قانون المطبوعات صدر قبل إعلان الدستور، ولم يعدَّل بما يتَّفق والمادة ٣٦

الكويت ديموقراطيّ، السيادةُ فيه للأمّة مصدر السلطات جميعاً. وتكون ممارسةُ السيادة على الوجه المبيّن بهذا الدستور».

وفي ما يتّصل بالثقافة، فإنّ الدستور الكويتيّ نصٌّ في أكثر من مادة على حريّة البحث العلميّ ورعاية الدولة للفنون والآداب وعلى توفير الحريّات الفكريّة. ففي المادة ١٢: «تصون الدولةُ التراثَ الإسلاميَّ والعربيَّ، وتُسهم في ركب الحضارة الإنسانيّة». وتنصّ المادة ١٤: «ترعى الدولةُ العلومَ والآدابَ والفنونَ وتشجّع البحثَ العلميَّ». وتنصّ المادة ٣٦: «حريّة الرأي والبحث العلميّ مكفولة. ولكلّ إنسانٍ حقُّ التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما. وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبيّنُها القانون».

ويلاحَظ أنّ المادة ٣٦ هي المادة الدستوريّة الفكريّة والمتّصلة بحريّة الرأي والتعبير، والمقيدة بقانون، وليست مطلقةً، خلافاً لحريّة العقيدة مثلاً الواردة في المادة ٣٥. وهذا النصّ الملحق بحريّة الرأي والتعبير أَوْجَبَ على الدولة سنَّ القانون المنظِّم لهذه الحريّة، والذي اتّسم ـ ويا للأسف ـ بتوجُّهٍ رسميٍّ مضادّ ومتعارض مع النص الدستوريّ. ومما هو جدير بالذكر في هذا المجال أنّ قانون المطبوعات والنشر صدر عام ١٩٦١، أيْ قبل إعلان الدستور، لكنْ لم يتمّ تعديلُه بما يتّفق ونصّ المادة ٣٦ القاضيةِ بحريّة الرأي والبحث العلميّ وحق كل إنسان في التعبير عن رأيه!

من الأهميّة بمكانٍ عرضُ حال الوضع الثقافيّ في المجتمع الكويتيّ أثناء تأسيس الدستور وإعلانه. ويمكن القول إنّ الثقافة في المجتمع الكويتيّ كانت تتبدّى من خلال ظاهرة الأنديّة الثقافيّة التي تعود في نشأتها إلى عام ١٩٢٤ حين تمّ تأسيسُ «النادي الأدبيّ» الذي كان له نشاط ثقافيّ ملحوظ من خلال المحاضرات العلميّة والأدبيّة المتنوّعة، فضلاً عن دعوته عدداً من الأدباء والمفكّرين العرب المشهورين مثل الشيخ محمد رشيد رضا. لكنّ غلبة النشاط السياسيّ على الثقافيّ حال دون التركيز على الجانب الثقافيّ، الأمر الذي دفع بالسلطة إلى إغلاق جميع الأندية التي كانت تبتدئ ثقافيّةً وتنتهي سياسيّة، كما حدث للنادي الأدبيّ نفسه، و«للنادي الثقافيّ القوميّ» الذي أنشئ عام ١٩٥٢؛ وما كان لشباب الكويت المثقّف أن ينأى بنفسه عن السياسة في عالمٍ عربيّ يعجّ بالأحداث السياسيّة التي عصفتْ بعقد الخمسينيّات في ظلّ الاستعمار البريطانيّ والفرنسيّ[١]. كانت الخمسينيّات قد شهدتْ بداية التنظيم الإداريّ للبلاد، خاصةً بعد إيقاف جميع الأنشطة الثقافيّة ـ السياسيّة عام ١٩٥٥[٢]، حيث تمّ تأسيسُ العديد من المكتبات العامّة والمكتبات المدرسيّة في موازاة تنامي التعليم الرسميّ الذي صَرَفَتْ عليه السلطةُ السياسيّةُ ما يقارب ١٠٪ من ميزانية البلاد في الفترة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠[٣]. كما شهد عام ١٩٥٥ تأسيسَ دائرة المطبوعات، التي تحوّلتْ إلى وزارة الإعلام بعد الاستقلال، وقامت بعمليّة تخطيطٍ ثقافيٍّ شامل داخل الكويت وخارجها[٤]. وقد تمّت هذه العمليّة بالتزامن مع وجود قانون للمطبوعات والنشر صدر عام ١٩٦١ والذي «ينظِّم» ـ بل ويقيِّد ـ حريّةَ النشر والتعبير من خلال وزارة الإعلام والنيابة العامة التي جعلتْ من «نيابة الخمور والمخدرات» ذاتَ اختصاص بالتحقيق مع كل مَنْ ينتهك قانون النشر والمطبوعات! أما دائرة رقابة المطبوعات في وزارة الإعلام فمهمتُها توفيرُ الإجازة القانونيّة لنشر الكتب وبيعها في الكويت، ولهذه الإدارة الحقُّ في منع أو مصادرة أيّ كتاب أو منشور يتعارض مضمونُه مع قانون المطبوعات والنشر وفقاً لتفسير الموظَّف في هذه الدائرة. وغنيٌّ عن القول انّ هذا الموظَّف مجرّد موظف إداريّ.

حين صدر الدستورُ الكويتيّ عام ١٩٦٢، وعُمِل به عام ١٩٦٣، كان قانونُ المطبوعات قيدَ التنفيذ وسابقاً للنصّ الدستوريّ المتضمِّن حريةَ الرأي والتعبير والبحث العلميّ. وللأسف فإنّ المجلس التشريعيّ عام ١٩٦٣ لم يهتمّ للتناقض القائم آنذاك بين حريّة الرأي الواردة في الدستور، والجزاءات والقيود الواردة في القانون السابق للدستور، ألا وهو قانون النشر والمطبوعات. كما لم يهتم المجلسُ التأسيسيُّ، الذي انتُخب عام ١٩٦١ لمهمة وضع الدستور، بمسألة الضمانات الدستوريّة اللازمة للحريّات الفكريّة. والسؤال: لِمَ لمْ يهتم المجلسان التأسيسيّ والتشريعيّ بمسألتَي التعارض وعدم توفر الضمانات؟

---

١ ـ فلاح المديرس، مصدر سابق.

٢ ـ حسن الإبراهيم، مصدر سابق.

٣ ـ أحمد خضر، مصدر سابق.

٤ ـ يحيى الجمل: **النظام الدستوريّ في الكويت**، ص ١٤٤.

السبب يعود إلى معطيين أساسيّيْن. **الأول** هو أنّ سيادة الفكر الليبراليّ في المجتمع، نتيجةً للفكر القوميّ وغياب الفكر الدينيّ عن الساحة، قد فسح مساحةً واسعةً لحريّة التعبير والتعدُّديّة السياسيّة والفكريّة. مَنْ يصدِّق أنّ كتاب **نقد الفكر الديني** لصادق جلال العظم كان يباع في الكويت؟ وكانت الساحة الفكريّة الكويتيّة امتداداً للساحة الفكريّة العربيّة. وكانت الحريّات الفكريّة تعيش ممارسةً حقيقيّة لحريّة التعبير، سواء في الصحافة أو في مختلف الفنون الروائيّة والقصصيّة والمسرحيّة والنحت والرسم. وساد الاعتقاد أنّ القانون وُضع لضبط «الانحراف» الفكريّ، خاصةً فيما يتّصل بالجانب السياسيّ، حين كان العالَمُ العربيُّ مندمجاً في الفكر الناصريّ وفي محاربة الأنظمة الرجعيّة والمحافِظة، إضافةً إلى انتشار الفكر الاشتراكيّ والشيوعيّ. وكانت الكويت، آنذاك، مرتعاً خصباً لمثل هذه الأفكار والنظريات.

والثاني هو الجهل بمفاهيم الديموقراطيّة التي نُظِر إليها باعتبارها نظامَ حكمٍ في المقام الأول أكثر منها روحاً اجتماعيّة. والدليل على ذلك هو وجود العديد من القوانين التي تتعارض مع الدستور، مثل «قانون الانتخاب» الذي ألْغى مبدأ المساواة الذي أقّره الدستور، حين مَنَعَ المرأةَ من حقوقها السياسيّة؛ وكذلك عدم السماح للأحزاب السياسيّة بالعمل السياسيّ؛ فضلاً عن وجود تعارض بين بعض نصوص الدستور ذاته. ولذلك حرص المشرِّعُ الدستوريُّ على ضرورة إعادة النظر في مثل هذه الموضوعات بعد السنوات الخمس الأولى من إعلان الدستور[1]. بل إنّ وجود المذكرة التفسيريّة دليلٌ واضحٌ على غموض بعض مواد الدستور.

إنّ نظرة خاطفة إلى بعض مواد قانون النشر والمطبوعات تبيِّن أنّ الأصل هو تقييد الثقافة من خلال تقييد حرية التعبير والرأي، بما يتضمّنه هذا القانونُ من جزاءات وعقوبات ضد رؤساء التحرير والكتّاب والمثقفين. فالرقابة الحكوميّة سابقةٌ على المطبوعات الواردة إلى الكويت، ولاحقةٌ على المطبوعات الصادرة داخل الكويت... مع فارقٍ يتمثّل في ضرورة وجود حكمٍ قضائيّ للمنع والمصادرة للمطبوعات الصادرة داخل الكويت، وسلطات إداريّة واسعة لدائرة المطبوعات ووزير الإعلام. كما يجوز تعطيلُ الجرائد والمجلات، وحبسُ رؤساء التحرير والكتّاب، وفرضُ غرامات ماليّة باهظة تراوح بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠٠ دولار، وإلغاءُ الامتياز لأيّ جريدة (وهذه هي المواد الخاصة بالباب الثالث من قانون النشر والمطبوعات). ولمّا كانت النصوصُ الدستوريّة الخاصّة بحريّة البحث العلميّ والحريات الفكريّة لاتزال دون ضمانات دستوريّة، ولمّا كانت مؤسساتُ المجتمع المدنيّ الحامية للحريّات الفكريّة ـ من صحافة وجمعياتِ نفعٍ عامّ ونقاباتٍ ـ خاضعةً بدورها للهيمنة الحكوميّة، فقد أصبح من الطبيعيّ أن يظلّ الوضعُ الثقافيّ مرتبطاً بالمزاج الشعبيّ والرسميّ العام أكثرَ من ارتباطه بالقانون على المستوى الإيجابيّ، وظلّ قانونُ النشر والمطبوعات سيفاً مسلطاً على رقاب الكتّاب والمثقفين.

بذلك غدت الديموقراطيةُ عاجزةً عن توفير المناخ الثقافيّ الصحيّ حيث غلبةُ القانون على الدستور، ووجودُ مواد قانونيّة متعارضةٍ مع المفاهيم الثقافيّة والحريات الفكريّة، إضافةً إلى وجود الرقابة الرسميّة المستمرة على المطبوعات على اختلاف أنواعها.

الديموقراطية والثقافة

الأصل أنّ الديموقراطيّة تمثِّل عاملاً محفِّزاً لتنشيط الثقافة وتناميها في المجتمع. ذلك أنّ الأنشطة الثقافيّة تحتاج إلى حرية التعبير والرأي. كما أنّ الديموقراطيّة تمثِّل، بضماناتها الدستوريّة والقانونيّة، مستنَداً يتّكئ عليه المثقفُ وهو يمارس الفعلَ الثقافيّ. لذلك يُفترض نظرياً أنّ الأساس الدستوريّ لأيّ بلدٍ يُعْلِنُ تبنّيَه للديموقراطية يقوم عليه بناءً قانونيٌّ يَخْلق مجالاً رحباً لتحرُّكٍ ثقافيٍّ غير مقيَّد. كذلك يستفيد المثقف ـ نظرياً ـ من وجود البرلمان (كممثل للإرادة الشعبيّة) لتشريع المزيد من القوانين التي تَشُدّ من عضد المثقفين وتساندهم مادياً، سواء من خلال الجوائز الماديّة أو إلزام الحكومة توفيرَ الدعم اللازم للانتشار الثقافيّ.

كذلك يُفترض في المجتمعات ذاتِ نظام الحكم الديموقراطيّ أن تسود مفاهيمُ الليبرالية وأن تتطوّر على المستوى الاجتماعيّ العام، بمعنى أن تنتقل الديموقراطيّةُ من مستوى النصّ إلى مستوى الممارسة في المجتمع. وهذا يفسِّر تطوُّرَ الأداء الثقافيّ في البلاد الديموقراطيّة، بالمقارنة مع البلاد الاستبداديّة. ولذلك لا يمكن أن نتصوَّر بلداً يدّعي الديموقراطيّة ثم يقوم نظامُه السياسيُّ بسجن المثقفين أو بإحالتهم على النظام القضائيّ بتهم «خدش الحياء العام» أو «التعدّي على الدين» أو «المساس بالعقيدة الدينيّة»!

حين تَفْشل الديموقراطيّةُ في توفير المناخ الملائم لممارسة الحريّات الفكريّة، فإنّ وجودَها قد يَجْلب الضرر أكثرَ من النفع، بسبب إمكانيّة سنّ قوانين ـ من خلال البرلمان ـ مقيّدةٍ للحريّات الفكريّة... وهذا ما يحدث في الكويت !

لقد تعرّضنا لقانون المطبوعات والنشر الذي تنصّ موادُّه على جزاءات عقوبة جسديّة هي السجن، وعقوباتٍ ماليّة هي الغرامات... فضلاً عن بنود تقييد النشر بالرقابة المسبقة،

---

١ ـ سليمان العسكري، مرجع سابق.

لا يمكن أن نتصوَّر بلداً يدّعي الديموقراطيَّة، ثم يقوم نظامُه بسجن المثقفين أو إحالتهم على القضاء

والحقّ بإيقاف إصدار الجرائد، بل والحق بإلغاء الامتياز، إضافةً إلى وجود إدارة الرقابة في وزارة الإعلام والتي تَمْنع عشرات الكتب سنوياً بسبب عبارات مطّاطة في قانون النشر والمطبوعات مثل «المصلحة العامة» و«الحياء العام» و«المساس بالدين». وتبيَّن أنّ الديموقراطيَّة قد زادت الطينَ بلّةً حينما أتاحت المجال من خلال الانتخابات لوصول نوّابٍ ينتمون إلى تيار دينيّ لا يُؤْمن بحريَّة الرأي والتعبير، الأمر الذي يَدْفع بالاتجاه إلى المزيد من التشدُّد في الرقابة على الكتب... حتى وصل الأمرُ إلى أن تتسبَّب قضيةُ منع الكتب في الإطاحة بوزير الإعلام، واضطرار الحكومة إلى إحداث تغييرٍ وزاريّ وذلك عام ١٩٩٨، تجنُّباً لأيّ مواجهة مع نوّاب التيار الدينيّ.

في ظلّ ديموقراطيَّةٍ آخذةٍ في التراجع يتعرَّض الكتّاب والمثقفون للسجن والغرامات، كما في حالة د. أحمد البغدادي والأديبة ليلى العثمان ود. عالية شعيب ود. شملان العيسى وأحمد الديين. كما تَمْنع وزارةُ الإعلام العديدَ من الكتب لمثقفين معروفين مثل د. خلدون النقيب، وروائيَّين مثل إسماعيل فهد إسماعيل، وعبد الرحمن منيف، وليلى العثمان وسلسلةٍ طويلة لا نهاية لها من الكتب والمجلات تُمْنع **يومياً** في أروقة إدارة الرقابة.

كيف نفسِّر هذا التضادّ بين الديموقراطيَّة في النظام السياسيّ الكويتيّ، وتراجُع الثقافة في المجتمع الكويتي... في حين أنّه يفترض العكس؟ ويجب أن لا ننسى أنّ ما يحدث في الكويت يَحْدث أيضاً في كل البلاد العربيَّة دون استثناء، سواء وُجد فيها برلمانٌ أو لم يوجد. ولعلّ ما حدث في مصر مؤخراً حول رواية **وليمة لأعشاب البحر** دليلٌ على انحدار المستوى الثقافيّ الشعبيّ.

التفسير المنطقيّ لهذا التدهور وعجز الديموقراطيَّة عن حماية الثقافة يتمثَّل في عدم وجود علاقة بين الديموقراطيَّة والثقافة. والمقصود أنّ الثقافة تتعلَّق بالنظام السياسيّ أكثر من تعلُّقها بأيّ شيء آخر. فالنظام السياسيّ هو الذي يسنّ القوانين التي تنمّي الثقافة وتحمي المثقفين. أليس قانون النشر والمطبوعات الكويتيّ، بجزاءاته ومقيِّداته للصحافة ولحريّة التعبير، من وضع الحكومة؟ ألا تفعل جميع الحكومات العربيَّة الشيءَ ذاته؟ أليست رقابةُ المطبوعات إدارةً حكوميَّة؟ أليست الحكومة هي الجهة الوحيدة القادرة على إبقاء هذه الإدارة أو إلغائها؟ ولمّا كانت الحكومة أقوى من البرلمان، فإنّ الأمر سيظلّ في يد الحكومة، الأمر الذي يُفقد الديموقراطيةَ دورَها المفترضَ قيامُه تجاه الثقافة. ولعلّ من المفيد الإشارة إلى حقيقة أنّ جميع الدساتير العربيَّة تخلو من الضمانات الدستوريَّة للحريّات الفكريَّة.

لكنْ تبقى حقيقةُ أنّ محاكمة الفكر والرأي وحريَّة التعبير، سواء في الكويت أو في غيرها من البلاد العربيَّة، ليست شائعة ضمن التيار العام للثقافة في المجتمع الكويتيّ. والمقصود بذلك هو أنّ مثل هذه المحاكمات تمثِّل استثناءً عن القاعدة العامة، وهي اتِّساع هامش حرية الرأي والتعبير. والكويت بالذات تعاني مشكلةَ جدليةِ الثقافيّ/السياسيّ، حيث يُعَدّ هامشُ الحريّة للثقافيّ أقلّ بكثيرٍ من هامش الحريَّة المتوفر للسياسيّ. وفي بعض البلاد العربيَّة نجد العكس من ذلك، حيث الاتّساعُ في الحرية للثقافيّ، والتضييقُ للسياسيّ.

الكويت... عاصمة ثقافيَّة

بعيداً عن التراتبية في طريقة اختيار العواصم العربيَّة كعواصمَ ثقافيَّةٍ، تستحقّ الكويت أن تكون عاصمةً ثقافيَّة إذا أخذنا الموضوع من الزوايا التالية:

١ ـ انّ هامش الحريَّة الفكريَّة في الكويت لا يزال أفضل من مثيله في العديد من الدول العربيَّة.

٢ ـ انّ الاهتمام الرسميّ بالثقافة آخذ في الاتساع والتنامي من خلال الخطط الطموحة «للمجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب» الحاليَّة والمستقبليَّة. وتكفي الإشارة إلى مهرجان القرين السنويّ، وهو مهرجان ثقافيّ ترسختْ أسسُه في بنية الثقافة العربيَّة.

٣ ـ انّ الشدّ والتجاذب بين التيار الدينيّ المحافظ والتيار الليبراليّ الداعي إلى حريَّة الفكر دليلُ عافيةٍ للمجتمع الكويتيّ الذي يناقش قضاياه في العلن بعيداً عن العنف الماديّ.

٤ ـ انّ حجم الأنشطة الثقافيَّة والأسابيع الثقافيَّة والموسيقيَّة والجوائز التشجيعيَّة، إذا ما قورن بحجم الدولة ذاتها، من الاتِّساع والكثرة بما يدلّ على جدّية الاهتمام الرسميّ بالثقافة.

هذه العوامل تؤهِّل الكويتَ لكي تكون عاصمة الثقافة العربيَّة لعام ٢٠٠١. فالصوت الثقافيّ الكويتيّ عالٍ وقويّ، خاصةً في المحافل العربيَّة. وتجدر الإشارة هنا إلى ما خسرته الثقافةُ العربيَّة طوال سبعة أشهر، هي شهور الاحتلال العراقيّ، يوم توقَّفتْ مجلات **العربيّ** و**عالم المعرفة** و**عالم الفكر** وغيرُها من مصادر الثقافة التي تُصدِّرها الكويتُ إلى الإنسان العربيّ □.